الأمن القومي بعد الربيع العربي

فارس الخطاب

لم تشهد العلاقات العربية-العربية انقسامات واختلافات وعداءات مذ قضية دخول القوات العراقية إلى الكويت يوم 2 أغسطس 1990 وحتى قيام ما سمي الربيع العربي، مثل ما هو عليه الحال الآن.

فمنذ أن بدأت الجماهير التونسية حراكها الطبيعي عام 2010 للمطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والحريات، ثم فرار الرئيس التونسي «القوي» تحت مظلة وحماية قيادة الجيش بخطوة اعتبرها البعض مفبركة، وستفضي إلى حالة جديدة وغريبة على المجتمع العربي، ومع وصول الرئيس بن علي إلى المملكة العربية السعودية -التي منحته وعائلته حق اللجوء السياسي- دق أول مسمار في توتر العلاقات التونسية-السعودية «الخليجية».

وفي مصر، وجه الشباب المصريون عبر مواقع التواصل الاجتماعية على الإنترنت «فيسبوك، تويتر، يوتيوب، وغيرها» نداء إلى جميع المصريين لإعلان يوم الثلاثاء 25 يناير 2011 «يوم غضب»، وقد كان لنجاح الحراك الشعبي في تونس أثره الكبير على حجم ونسبة التلبية الجماهيرية لهذه الدعوة فخرج الآلاف في مظاهرات سلمية في مختلف أرجاء مصر مطالبين بإجراءات حكومية ضد الفقر، والبطالة وارتفاع الأسعار، ثم رفع سقف الحريات.

وبشكل غريب وغير متوقع لجأت السلطات هناك لمحاولة فض هذه الحشود بالقوة، مما غير اتجاه ومطالب المتظاهرين من تحسين الأوضاع إلى المطالبة برحيل الحكومة، ولم يفض الدم الذي أريق لفض التظاهرات والاعتصامات إلا إلى المزيد من أعداد المعتصمين، وتركيز واضح ومبرمج من قبل وسائل الإعلام العربية والعالمية، وكانت النتيجة تنحي الرئيس محمد حسني مبارك ومطالبة دول خليجية بترحيله إليها لضمان سلامته، لكن طلب هذه الدول رفض وأودع مبارك السجن، فكان هذا مسمارا آخر في رؤية القادم من نتاجات هذه المتغيرات المتسارعة في المشهد العربي.

وإن اختلف السيناريو الخاص في ليبيا لاختلاف زعيمها معمر القذافي، واختلاف كل التركيبة الحكومية هناك عن المنظومات المتعارف عليها في الحكم، ولأن للقذافي ثارات وعليه ثارات ومشاكل وعقد مع الجميع فقد كان تصرف الغرب والولايات المتحدة مختلفا تماما في حراك ليبيا، حيث تسارعت الأمور ليضع الغرب سلاحه الجوي وأساطيله العسكرية الضخمة في خدمة ثوار ليبيا، وساهم هذا الإسناد غير المحدود في منح الحراك الليبي فوضى مبرمجة لتكون هي سيدة الموقف وصورة الإطار الليبي المقبلة بعد القذافي وحتى اليوم.

أثناء وبعد هذه الأحداث «الربيع العربي» بدأت الولايات المتحدة بإرسال رسائل، بعضها واضح وصريح، والآخر إعلامي ظاهر ومبطن، مفادها بأن الدور قادم على الجميع، وأنه ما من دولة في مأمن عن حركة الربيع التي تجتاح الوطن العربي.

وحقيقة الأمر أن هذه الرسائل كانت موجهة تحديدا لدول الخليج العربي، وقد تلقتها هذه الدول بحرص وجدية وحذر، فشهدت جميع دول الخليج العربي تقريبا حركة إصلاحات قانونية واجتماعية واقتصادية وإنسانية، حصنت من خلالها قدر المستطاع من قدرات شعوبها على درء الفتن والوقوف بوجه من يحاول إثارة القلاقل والمشاكل، ولو إلى حين، حتى ينقشع غبار التغييرات التي طرأت وجاء بها الربيع العربي على سدة الحكم في تونس ومصر وليبيا.

في كل ما جرى كانت الأمور تمضي بتوازن بين الولايات المتحدة وبين معظم الدول العربية المتناغمة مع سياساتها في المنطقة من المغرب العربي وحتى سلطنة عمان، حتى جاء موضوع سوريا، ثم موضوع الإخوان المسلمين في مصر، وتأييد الولايات المتحدة لهم «بحسب الرؤية الخليجية».

ففي سوريا، قالت الولايات المتحدة إنها تقف مع ثوارها وتؤيد حقهم في الخلاص من حاكمهم «بشار الأسد»، سواء بعبارات مباشرة من الرئيس الأميركي باراك أوباما أو وزير خارجيته أو من خلال الرسائل التي كانت تصل باستمرار إلى حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة وتحثهم فيها على تقديم الدعم المالي والفني واللوجستي للثوار، لتمكينهم من أسقاط النظام السوري بسرعة، بما يفضي إلى إضعاف حزب الله اللبناني وبالنتيجة إيران، وكذلك الدولة الطائفية في العراق.

لقد ذهبت بعض دول الخليج إلى أقصى درجات الاصطفاف خلف ثوار سوريا ضد حاكمها بشار الأسد، ومن دون مقدمات ومن دون مشاورات غيرت الولايات المتحدة موقفها تجاه سوريا، والأدهى تجاه إيران أيضا، وبدا وزير خارجية الولايات المتحدة جون كيري لاهثا وراء مقاربة أميركية-روسية.

وعبرت المملكة -بحسب تقرير نشرته وكالة «رويترز»- عن أن خيبة الأمل -التي أصابت الرياض- ترجع في المقام الأول إلى تصرفات واشنطن أقدم حلفاء المملكة الدوليين التي انتهجت منذ بدء ما سمي الربيع العربي سياسات عارضها الحكام السعوديون بشدة، وأضرت كثيرا العلاقات بين البلدين.

أما موقف الولايات المتحدة من أحداث مصر فهو غريب جدا، فمصر ذات المعاهدات الإستراتيجية والعسكرية والأمنية معها، تركتها في مهب الريح، وبدت ردود أفعالها تجاه مجريات الأمور فيها متخبطة وغير حاسمة، وهو أمر رفضته معظم دول الخليج العربي.

وكنتاج لمواقف أميركا من هذه القضايا الخطيرة وذات المساس المباشر بأمن دولنا العربية أعلنت المملكة العربية السعودية، وقد يكون ذلك لأول مرة بهذا الحجم والشكل والوضوح، عدم رضاها عن سياسات واشنطن تجاه قضايا كبيرة ومحرجة ومهددة للأمن القومي العربي.

وإثر ذلك دخلت علاقات الطرفين غرفة التبريد السريع، مما نبّه الطرف الأميركي لضرورة التحرك السريع لإعادة الدفء وموازين الثقة بين الطرفين إلى حدودها المعقولة، فكانت زيارة كيري للرياض وأبوظبي ثم القاهرة ليعلن من هناك بتصريحات لافتة، زادت حقيقة من عدم وضوح رؤية صورة الإدارة الأميركية الضعيفة وتخبطها في حسم المواقف من قضايا حساسة أربكت الأمة العربية وزادت من فرقتها وعمقت أزماتها.

إن مفهوم الأمن القومي العربي قام -بحسب ميثاق جامعة الدول العربية- على فكرة قدرة الدول العربية على حماية الأمة العربية من الأخطار الخارجية والداخلية القائمة أو المحتملة، وتحقيق فكرة القومية العربية.

الأساس إذا هو القومية العربية، وهو ما انتبه له بعض القادة العرب جراء إفرازات الربيع العربي، حيث وجدوا أن الحلول الإسلامية التي أتى بها التغيير كانت وبالا على النظام العربي بأسره، فلا الذين قدموا لسدة الحكم في تونس ومصر وليبيا من الخبرة السياسية والإدارية والأيديولوجية بمكان يؤهلهم لقيادة هذه الدول إلى مرحلة انتقالية تهيئ لمرحلة ديمقراطية حقيقية، ولا الأوضاع التي تمر بها بقية أقطار الأمة تسمح بأن يكون الحكم فيها مطلقا للإسلام السياسي، خاصة في ظل المتغيرات الكبيرة التي طرأت على الحكم في العراق ووضوح خندق الطائفية في سوريا وزيادة وتيرة التدخل الإيراني في البحرين واليمن وغيرها.

الأمن القومي العربي شتت بطريقة مؤدلجة ومدروسة بعناية، خصوصا منذ إعلان الرئيس الأميركي السابق جورج دبليو بوش الحرب على الإرهاب إبان أحداث سبتمبر/أيلول 2011، وقد كان هذا الإعلان في حقيقة الأمر إعلانا لإنهاء الأمن القومي العربي حيث قال قولته المعروفة «من ليس معنا فهو ضدنا».

ومذ ذلك الحين وحتى اللحظة لم يتمكن أحد من القضاء على الإرهاب، بل انتشر وتوسع وزادت دائرته نتيجة إطلاق يد الولايات المتحدة في جميع دول العالم الفقيرة، والشرق الأوسط تحديدا، لتحتل دولا منه ولتضرب دون استئذان كل من يوصم بالإرهاب بحسب تصنيفها، وهو ما يجعل الشكوك تدور حول ماهية المنظمات الإرهابية الحقيقية، ومن يقف وراءها؟

إن تحسس الدول العربية من موضوع الأمن القومي يختلف باختلاف موقعها الإقليمي، ففي حين تخشى دول الخليج العربي بشكل واضح وتاريخي من الدور الإيراني، خاصة بعد سقوط شاه إيران وظهور منهج «تصدير الثورة» واكتشاف خلايا وتنظيمات وأشخاص يعملون لصالح المشروع الإيراني في دولهم.

هذا فضلا عن اكتشافهم أيضا أنهم أخطؤوا في مجاراة الولايات المتحدة للخلاص من حكم صدام حسين في العراق والذي كان ندا كفؤا لإيران، وخبيرا بالتعامل مع الإستراتيجيات الإيرانية وتورطهم الآن بنظام حكم طائفي يستمد جل قوته وإمكاناته من إيران، بل يشكل قاعدة شمالية إيرانية ضد دول الخليج العربي، وهو ما زاد من حاجة دول الخليج للاستعانة بالقوى الدولية الأجنبية لغرض الحفاظ على أمنها القومي.

وأتمنى أن تستفيق قيادات هذه الدول، وتقوم بتعويض هذه القوات بقوات نخبة عربية، سواء من المغرب العربي أم من المملكة الأردنية، وتمكينها من صفقات الأسلحة الحديثة التي تحصل عليها دول الخليج بشكل مستمر من مناشئ متعددة، وهو رهان يعزز من مفهوم الأمن القومي العربي، ويجعل من دول الخليج رائدة ونموذجا لتفعيله، كما يبدد مخاوف المتغيرات الدولية ومواقف الدول الكبرى، وقد بدا ذلك واضحا في الموقف الأخير للولايات المتحدة من مواضيع إيران وسوريا ومصر، ومن قبلها جميعا العراق.

بقية الدول العربية تتقاسمها هموم الأمن القومي العربي وبالوان شتى، فالمغرب العربي يخشى الإرهاب وتطور خلاياه، كما بدأ يخشى النفوذ الإيراني الأيديولوجي المتنامي مستغلا حالة ضعف التشغيل والبطالة التي تستشري في شعوب هذه الدول.

أما السودان فمهدد في أمنه القومي من عدة جهات، ولم تنجح ليبيا حتى الآن في إنشاء دولة بالمعنى الصحيح، لذلك فإنها كلها مهددة، وأمنها القومي على محك خطير.

ودخل الأمن القومي لمصر في نفق مظلم اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، وتحتاج إلى أن تتخلى بسرعة عن سياسة المواجهات لصالح سياسة الحوار للملمة الشعب المصري بدلا من سياسة الإقصاء التي لن تجدي نفعا، وستزيد الخطر الذي يستهدف مصر وأمنها تعقيدا.

ولا أعرف إن كانت لدى جامعة الدول العربية وأمينها العام فكرة عن الصومال وما آلت إليه الأمور فيها.

والعراق بات بعد فقدان هويته سكينا يجرح ذاته والآخرين، وكذلك سوريا ولبنان اللتان تمتلك فيهما إيران نصيبا وافرا من النفوذ.

حتى موضوع سوريا تخبط العرب فيه دون أن يمتلكوا القدرة على إيقاف التخبط متى شاؤوا، فهذا البلد العربي الذي انتفض شعبه ضد الطغمة الحاكمة وضع تحت رحمة ضغوطات إقليمية تركية وإيرانية وعراقية وعربية شتى وأميركية وإسرائيلية، مما شتت فصائل الثورة وجعل لكل منها أجندتها التي تتعارض مع أجندة غيرها، وبحسب آلية الدعم والإسناد التي تتلقاها.

فمن دفع ثمن ذلك؟ الشعب السوري، التراث العربي في سوريا، الاقتصاد السوري، وحتى الجهد العربي الطيب لدعم الثورة في سوريا.

لقد شكل «نجاح» و«فشل» الربيع العربي إحباطا قويا لآمال النهوض بالأمن القومي العربي كإستراتيجية، ففي حين يشهد الدور الأميركي تراجعا واضحا، وظهور قوى دولية وإقليمية جديدة كان المواطن العربي، بل حتى بعض الأنظمة العربية، يتمنى أن تشكل انتفاضة الجماهير في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا وغيرها، ممرات آمنة وحتمية لتحقيق المشروع القومي في الأمن.

لكن من اعتلى السلطة الجديدة في دول الربيع لم يمنح الفرصة حقها، كما لم تتعلم بقية الدول -والتي قالت عنها الولايات المتحدة إنها تنتظر دورها في الربيع- من دروس الربيع، فإيجاد منظومة أمن قومي عربي ستحمي الجميع وستحافظ على الديمقراطيات وعلى الاقتصاد وبنيان المجتمع بالقدر نفسه الذي تحمي فيه جميع أقطار الوطن العربي من أي تهديد عسكري أو اقتصادي خارجي، ولا أدري حقيقة متى سنتعلم من تجارب نمر بها وتكلفنا أثمانا باهظة؟

عن «الجزيرة نت»

«جنيف 2»: الفشل ينتظر الجميع!

خالد الدخيل

هل يمكن أن يؤدي «جنيف2» إلى مخرج حقيقي للحرب في سورية؟ العقبة الأهم في وجه المؤتمر هي مستقبل الرئيس السوري بشار الأسد ومستقبل النظام الذي يقف على سدته، وهذا لا يعود لأهمية يتميز بها الأسد ونظامه إلا لناحية واحدة، وهي أنه بقي الرافعة الوحيدة للدور الإيراني في الشام وأذرعة هذا الدور، ومن أهمها «حزب الله» اللبناني بترسانته العسكرية، ومن هنا تبرز مسألة مشاركة إيران في مؤتمر جنيف 2، وارتباطها بموقف طهران من مستقبل الرئيس السوري، واشتراط واشنطن لقبول مشاركة إيران سحب مقاتليها من سورية.

من جانبها، تلتزم طهران صمتاً مطبقاً حيال الموضوع، تاركة لحليفها الأهم في الشام الأمين العام لـ «حزب الله» حسن نصرالله، مساحة واسعة للتهويل والتهديد في خطابات ازداد عددها في الآونة الأخيرة عن المعهود، وقد أخذت نبرة هذه الخطابات ترتفع في حدتها وعدوانيتها، وأكثر ما يلفت النظر في خطابات نصرالله الأخيرة هو استهدافه السعودية في شكل مباشر وغير مسبوق. قد يبدو هذا محاولة لتأكيد الثقة بالنفس، لكنه في الواقع يعكس حال التوجس والتوتر التي تمر بها أطراف الفريق الذي يمثله نصرالله في هذه المرحلة. صمت إيران حيال الموضوع، وهي الراعي الأكبر لهذا الفريق، يشير إلى أنها تستخدم الأمين العام لجس النبض، وهو ما يعزز فرضية التوجس.

لكن هناك ما قد يكون أخطر من ذلك، وهو أن محاولة إيران التعبير عن توجسها وتوترها من خلال الأمين العام لـ «حزب الله»، من خلال بعث رسائل تهديد بأنها ستلجأ إلى تفجير الوضع في لبنان، تمهيدا لانقلاب يحضر له الحزب للاستيلاء على الدولة، وفرض واقع سياسي هناك بقوة السلاح. تأمل إيران أنها بذلك تجعل من لبنان ورقة سياسية ضاغطة في يدها على الجميع. كان لبنان هو الورقة التي لا يستطيع النظام السوري المحافظة على بقائه من دونها. ثم تعاظمت أهمية هذا البلد الصغير بعد الثورة السورية: النظام السوري يخوض معركته الأخيرة، والاتفاق الأميركي الإيراني وضع إيران ودورها الإقليمي الذي لا يزال في طور التشكل أمام أخطر المنعطفات، ومن ثم تعاظم دور «حزب الله» بالنسبة لإيران، وللحفاظ على فعالية ووظيفة دور الحزب، لا بد من الإمساك الكامل بالوضع السياسي في لبنان. المرحلة حرجة بالنسبة لإيران، لأنها مقبلة على مفاوضات الاتفاق النهائي في شأن برنامجها النووي، وعلى مؤتمر جنيف 2 الذي سيحدد مستقبل النظام السوري حليفها الوحيد في المنطقة. الاتفاق النهائي مع الدول الكبرى يقتضي التخلي عن السلاح النووي. هل تقبل إيران بالتخلي عن حليفها الأسد ونظامه، وهو الرافعة الوحيدة لدورها الإقليمي؟

من هذه الزاوية يجب أن نفهم التوتر الذي بات يسيطر على خطابات حسن نصرالله، وأنه توتر يمتد بين طهران والضاحية الجنوبية، ومن الزاوية نفسها يجب أن نفهم ما يقوله نصرالله هذه الأيام. فالأمين العام أمين حقا، كما يردد هو، على الدور الإيراني، لمعرفته أن تعثر هذا الدور يعني تعثر موقعه، وانتهاء دوره في لبنان والمنطقة.

المفردة المفتاح في خطابات نصرالله هي «التفجير»، والسياق الذي ينتظم خطاباته هو التهديد دائما، ومحاولة استعراض فائض لدى الحزب. ذكر نصرالله مفردة تفجير لبنان أكثر من مرة في خطابه الجمعة الماضي. من الذي سيقوم بالتفجير؟ حاول نصرالله بذكاء مكشوف القول إن السعودية هي من قد يفعل ذلك. يقول: «يبدو أن هناك في مكان ما في الإقليم من وصل إلى مرحلة لأخذ البلد إلى التفجير نتيجة غضبه». في الوقت نفسه هدد بلغة مباشرة بانقلاب عسكري إذا لم تطلق يد مقاتليه في سورية، وإذا لم يحم لبنان ظهرهم هناك. يقول: «حكومة الحياد هي حكومة خداع. في لبنان لا يوجد حياديون». بعبارة أخرى إما أن تكون مع النظام السوري أو تكون ضده. حسن نصرالله مع النظام السوري قلبا وقالبا، ولذلك أطلق تهديده المباشر بقوله: «نحن لا ننصح أحداً بالإقدام على تشكيل حكومة أمر واقع، ونقطة على أول السطر». وهذا تهديد يشبه تماما ما قاله نصرالله قبيل نزول مقاتليه في شوارع بيروت والجبل في عملية عسكرية نفذها الحزب في 7 مايو 2008 ضد تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي. ثم يذهب أبعد من ذلك عندما خاطب قوى 14 آذار، الخصم الرئيس لـ «حزب الله» قائلا: «إذا كان هناك إعلان حرب قولوا لنا، إن كان هناك إعلان حرب، نحن نرى ما بدنا نعمل حرب معكم، ونحن مش فاضيين لكم، ونحن معركتنا مع الإسرائيلي، لكن ما حدا يلعب معنا، ما حدا يلعب معنا». لاحظ حديث نصرالله بأن معركته مع إسرائيل، في الوقت الذي يغرق مقاتليه في الحرب إلى جانب الأسد ضد الشعب السوري، والمقصود بـ «ما حدا يلعب معنا»، أي الامتناع عن تشكيل حكومة انتقالية في لبنان، حكومة حيادية لا تمثل فيها كل القوى السياسية مهمتها التحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية المقبلة. في المقابل يريد حسن نصرالله ما يسميه «حكومة وحدة وطنية» يتمثل فيها حزبه بسلاحه وحلفائه بهدف السيطرة عليها لحماية تدخله العسكري في سورية، وذلك لأن موضوع سورية كما يقول هو «معركة وجود، وليس معركة امتيازات، هو شرط وجود»، مضيفا: «إن تدخل حزب الله في سورية قاطع ونهائي وحاسم، لأن معركة سورية في نظرنا هي معركة وجود». عندما تأخذ نصيحة نصرالله لخصومه بعدم تشكيل حكومة أمر واقع، وتهديده بـ «عدم اللعب معه»، وتأكيده المتكرر أن معركته في سورية هي معركة وجود، تصل إلى نتيجة واحدة، مفادها أن حال التوتر في صفوف قيادات الحزب مرتفعة، وأن لبنان يقترب على خلفية ذلك من مرحلة تفجير ستكون إذا حصلت أكبر مما حصل في 7 مايو 2008.

ماذا يعني ذلك بالنسبة لإيران ولمؤتمر جنيف 2؟ بالنسبة لإيران يعني أن محاولات استثمارها الإعلامي لاتفاقها مع الأميركيين لم تنجح في إخفاء حقيقة أن سياستها الإقليمية تمر بمرحلة خيارات، مرحلة انتقالية تجتمع فيها مكاسب وخسائر تحاول الموازنة فيها بين تنازل عن السلاح النووي والتضحية بحليفها الأسد، وما يفعله «حزب الله» هو محاولة العمل في السياق نفسه لتأمين لبنان تحت كل الظروف حتى لا يخرج عن المدار الإيراني. ستضطر إيران إلى تنازلات وتضحيات في سبيل التوصل إلى اتفاق نهائي مع الدول الكبرى، كما فعلت في الاتفاق المؤقت. لكن هل ستضحي بالأسد؟ صحيح أن هناك صراعا بين تيار إصلاحي وآخر محافظ في إيران؟ لكن الصحيح أيضا أن هناك إجماعا داخل إيران بأن تحالف الأقليات هو العمود الفقري لسياسة الدولة الإقليمية، وأن سورية هي الجبهة الأولى، وبالتالي فإن تراجع دور طهران في سورية سيكون الخطوة الأولى لانهيار الدور برمته. تأمل طهران، كما يؤكد نصرالله، أن يكون جنيف مجرد غطاء لاستكمال الحل الأمني. بالنسبة للنظام السوري ليس هناك ما يخسره في استكمال هذا الحل، لكن ما هو الحد الذي يمكن أن يتوقف عنده الحل الأمني؟ في سورية عشرات الآلاف من المقاتلين والأرقام تتزايد. مأزق إيران أنها دشنت حربا طائفية في العراق أولا، ثم في سورية ثانيا. توظف ذلك لدفع الآخرين لتقديم تنازلات الحل السوري المطلوب، تخشى أن يأتي وقت ترتد عليها حربها الطائفية، وتأمل بأن التراجع الأمريكي في العالم قد يضطر واشنطن لفرض تنازلات على حلفائها وأصدقائها. إذا فشلت في ذلك، وهو الأرجح، فإن الحرب في سورية ستستمر بكل تبعاتها. تهديد نصرالله بتفجير لبنان هدفه تأمين لبنان، وفرض دعوة إيران إلى جنيف 2 من دون شروط مسبقة، لكن دعوتها على هذا النحو تعني ابتعاد إمكان الحل، وعليه فإن إمكان نجاح جنيف 2 يتطلب إما إبعاد إيران عن المؤتمر، أو أن تحضر شرط أن تسحب ميليشياتها من سورية، وأن تقتنع بأن عصر الأسد في هذا البلد وصل إلى نهاياته... فهل هذا ممكن؟

عن «الحياة» اللندنية

هل ضاقت المناورة على المتورطين بالشأن السوري؟!

يوسف الكويليت

نتائج الحروب، والمقاومات الشعبية، واضطراب الأمن نتيجة ثورات أو انقلابات، تقود دائما إلى انقسامات تبرز عناصر تقودها إما باتجاه فئوي أو حزبي، ومن قلب تلك الحركات تأتي الفوضى.

ف «طالبان» و«القاعدة»، هما نتاج ما بعد غزو السوفيت، وإهمال أمريكا لأفغانستان حتى أن الرموز القيادية المعتدلة التي طردت الجيش السوفيتي والمفترض التعامل معها في تلك المرحلة، إما تمت تصفيتهم، أو تهجيرهم، أو لجوؤهم لجيوب صغيرة تحميهم، وكانت النتائج حرباً طويلة مع عناصر التشدد والإرهاب تقودها أمريكا وحلفاؤها..

والأمر نفسه جرى مع حماس فكان أغرب المواقف أن إسرائيل غضت الطرف عنها ربما لإدراكها أنها ليست الخطر المنتظر عليها من الدول والمنظمات لتكون رأس حربة ضد أي توجه فلسطيني مما جعلها في غزة مشكلاً لمصر، وعقدة للرئيس الفلسطيني، ولا تزال تدير سياستها من أفق وأدوات من يحركونها..

سوريا الآن وما يجرى بها من حرب مع السلطة وانقسامات بين فئات تتقاطع مع النظام، هي نتاج مراحل هذه الحرب فبرزت منظمات وجبهات للنصرة والمجاهدين وأحرار الشام إلى آخر تلك العناصر ويبقى الجيش الحر الخاسر الأكبر من هذه الجماعات فقد انشقت عنه الجبهة الإسلامية المعتدلة والتي أصبحت الطرف الأقوى لتمثيل سوريا في جنيف «2» إذا ما قبلت الحوار مع أمريكا التي تحاول أن تجعلها البديل عن بقية التنظيمات، غير أنها لا تزال، أي الجبهة غير قابلة لمثل هذه اللقاءات بمبررات تعتبرها الصوت العام لمطالب الشعب السوري الذي بقي ضبابياً مع المحاور الأمريكي..

ومثلما حدث في أفغانستان وفلسطين في نشوء جبهات إسلامية تعد متطرفة فهل ضاقت المناورة بين اللاعبين بالشأن السوري ولم يعد لأي طرف قوة التحكم بمصيرها، فالكل شعر أن وطأة الواقع معقدة وطويلة، ولن تجد هذه الدول طريقا للحلول إلا بوجود تحالف بين الأطراف المعتدلة، حتى ان إيران وروسيا بدأتا تشعران أن ديمومة الصراع ستكون، أو تفرض حالة استنزاف لسنوات طويلة وحتى الترويج للأسد من قبل روسيا بأنه الأفضل من وجود عناصر إسلامية متطرفة يعتبر عبثاً سياسياً، لأن الأسد أصبح لا يحكم إلا الجزء الأصغر من سوريا، وحتى في حال اختارته القوى الكبرى، هل يستطيع احتواء كل السوريين ومن سيدفع فاتورة بناء ما هدمته قوته، بل سيكون مصدر الأزمة لا حلها، ولا يوجد حتى الآن قوة مواجهة موحدة بين تلك الفصائل المتناحرة، وهنا المشكل لأطراف الحل؟

فأمريكا لا تخسر شيئاً إذا ما فشل مؤتمر جنيف، وستكون الكاسب الأكبر لو حدث العكس لأنها خارج الورطة الداخلية وتداعياتها، وتبقى المناورة مع الروس والإيرانيين مجرد شد حبال بينهم، غير أنها تعرف أن استمرار الوضع قد يوسع التوتر وينقله لجيران سوريا وخاصة أن قابلية التأثير على لبنان والعراق يجبرها أن تكون حلقة وصل بين مختلف الفاعلين في الداخل السوري..

الاتجاه القادم هل يحيل الأسد البديل المقبول، أم اعتبار الجبهة الإسلامية والائتلافات التي تقودها هي نواة الحكم المرحلي القادم أم أن المفاجآت ستحدث بديلاً آخر قد يخلق مآزق أخرى لكل المتعاملين مع هذه القضية؟..

عن «الرياض» السعودية

آن أوان إنهاء الانقسام الفلسطيني

علي جرادات

في تاريخها شهدت الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة محطات من الخلاف السياسي الحاد أفرزت تأسيس تشكيلات سياسية معارضة وأحيانا مناهضة لتفرد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ولسياستها في إدارة الصراع مع الكيان الصهيوني، عموماً، ولمواقفها من التسوية السياسية وشروطها ومرجعيتها وجهات رعايتها وعلاقتها بالمقاومة وميزان القوى المطلوب توافره قبل قبول الدخول فيها، خصوصا. أجل، أفرزت تجربة الخلاف السياسي الفلسطيني في سبعينات وثمانينات القرن الماضي تأسيس «جبهة الرفض» و«جبهة الإنقاذ» و«التحالف الديمقراطي» وغيرها من التشكيلات. لكن أيا منها لم يتحول إلى إطار موازٍ للإطار السياسي الوطني الجامع منظمة التحرير الفلسطينية، أو إلى احتراب مدمر يغلب التناقض الداخلي الثانوي على التناقض-الصراع- الرئيسي مع الكيان الصهيوني، أو إلى أي من أشكال الانزلاق التي تتناقض مع شروط وحدود وضوابط الخلاف السياسي الممكنة في واقع شعب يعيش مرحلة تحرر وطني ولما يحرز انتصاره الحاسم على عدوه بعد.

أما لماذا لم يتم تجاوز هذه الشروط والحدود والضوابط الوطنية في التجارب آنفة الذكر؟ ببساطة لأن الخلاف كان فعلا خلافا سياسيا، ولأنه كان هناك على جانبي الخلاف قيادات وطنية كبيرة يحركها الحس العالي بالمسؤولية والحرص الوطني والوعي الاستراتيجي لمقتضيات الصراع ولمخاطر تحويل الخلاف السياسي إلى خلل بنيوي داخل التركيب الوطني. وهو ما كان يمكن لقيادتي حركتي «فتح» و«حماس» تفادي حدوثه وتفاقمه منذ سنوات لو أن ما بينهما مجرد خلاف سياسي. لكن يبدو أن ما بينهما أعمق وأخطر. كيف لا بينما يعرف القاصي والداني أنهما سويا حولنا ما بينهما من خلاف سياسي إلى انقسام جغرافي ومجتمعي و«حكومي» و«تشريعي» وأمني؟! وأين؟ بين الضفة وقطاع غزة، بينما يعلم الجميع علم اليقين أنه منذ احتلال «إسرائيل» للضفة وغزة وفصل مصيرهما السياسي والقانوني على رأس جدول أعمال الأحزاب الصهيونية كافة، ومحط إجماع استراتيجي بين الحزبين الصهيونيين الأساسيين، «العمل» و«الليكود»، عوضا عن الأحزاب الصهيونية الفاشية الجديدة مثل حزب ليبرمان- «إسرائيل بيتنا»- وحزب نفتالي بينت، «البيت اليهودي». ولتبيان ما ينطوي عليه الفصل السياسي والقانوني بين الضفة وغزة بأيد

فلسطينية من عواقب وطنية وخيمة تجدر الإشارة باقتضاب إلى:

شهور بعد احتلال «إسرائيل» لأراضي الضفة وغزة في العام 1967 اعتمد حزب العمل الصهيوني الحاكم آنذاك «مشروع آلون» الشهير، استراتيجية سياسية لاستيطان هذه الأراضي وتهويدها والسيطرة عليها وتقويض إمكانية قيام دولة فلسطينية عليها. وكان لافتا تركيز المشروع- بعد ضم القدس- على بناء المستوطنات في الضفة، وعلى طول حدودها غربا، «الخط الأخضر»، وشرقا، «الأردن»، بالذات. هذا بينما ركز «المشروع» بناء المستوطنات في غزة على حدودها شرقا وجنوبا، إنما بكثافة أقل بكثير جدا منها في الضفة، ما وشى منذ البداية باستعداد حزب العمل التخلي عن قطاع غزة باستثناء الشريط الحدودي مع مصر، وتسليمه لمن يقبل تابطه مفصولا عما تتركه كثافة المصادرة والاستيطان والتهويد لأراضي الضفة.

أما حزب الليكود فقد اعتمد منذ توليه السلطة في العام 1977 «مشروع دبلس» استراتيجية سياسية للمصادرة والاستيطان والتهويد. وكان لافتا أيضا تركيز هذا المشروع، «عدا توسيع خريطة حدود القدس»، على بناء كتل استيطانية تقطع أوصال عرض الضفة وتفصل بين شمالها ووسطها وجنوبها، أي أن «مشروع دبلس» الليكودي استهدف تقطيع أوصال عرض الضفة بعد أن ملأت مستوطنات «مشروع آلون» جانبي طول حدودها الشرقية والغربية.

إذا، ثمة دلالة سياسية كبيرة خلف تركيز حزبي «الليكود»، وهو الأكثر تشددا أيديولوجيا وتطرفا سياسيا، و«العمل»، على الاستيطان في الضفة أكثر بكثير منه في غزة. ذلك من دون أن ننسى دلالة أن حزب الليكود يعتبر أراضي الضفة-مثل أراضي القدس- «جزءا من أرض «إسرائيل» التاريخية» التي لا يجوز بحال من الأحوال التخلي عن شبر واحد منها، عوضا عن دلالة أن شارون الليكودي، و«جرافة» الاستيطان الصهيوني بلا منازع»، هو من أخلى مستوطنات غزة من طرف واحد، ما يعني أن اتفاق الحزبين على فصل الضفة عن غزة اتفاق استراتيجي تماما مثلما هو اتفاقهما على ضم القدس ورفض حق عودة اللاجئين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وسيدة على حدود الرابع من يونيو، وأن خلافهما التكتيكي إنما يتمحور حول سبل حل «معضلة» من يتبقى على أرض الضفة من سكان بعد تهجير ما أمكن منهم قسريا، «الترانسفير». ففي حين يرى حزب العمل حل «معضلة» هؤلاء السكان بالسماح لهم بإقامة «سلطة» «حكم ذاتي إداري» وربما «إقليمي» تحت سيادة «دولة» «إسرائيل»، يرى حزب الليكود الحل باعطائهم حاجة، «وليس حق»، ادارة شؤون مجالسهم البلدية والقروية، تحت سيادة «دولة» «إسرائيل» أيضا. هذا بينما يرى قادة حزبيْ «إسرائيل بيتنا» و«البيت اليهودي» الفاشيين بتأييد من أجنحة حزب الليكود الأكثر تطرفا وتشددا حل «المعضلة» بإقامة «سلام يوفر الأمن لـ «الإسرائيليين» والاقتصاد للفلسطينيين»، في الضفة من دون القدس، وبانفصال عن غزة، طبعا، بل وشريطة الاعتراف بـ«إسرائيل» «دولة للشعب اليهودي على أرضه التاريخية»، أيضا.

بقي القول: إن كان كل ما تقدم حول إصرار الأحزاب الصهيونية السائدة على فصل الضفة عن غزة لم يمنع طرفي الانقسام الفلسطيني الداخلي من ارتكاب خطيئة فصلهما بأيديهما، فهل يحثهما على التراجع عن هذه الخطيئة قبل فوات الأوان، إن لم يكن قد فات فعلا، الخطر الفعلي على القضية الفلسطينية الذي يحمله الاقتراح الرسمي العلني والصريح لرئيس الولايات المتحدة، أوباما، والقاضي بتأبيد وترسيم فصل الضفة عن غزة بحيلة اقتصار المفاوضات حول «الحل النهائي» على الضفة وترك غزة إلى حين غير محدد، أي كما تريد بالضبط حكومة المستوطنين القائمة بقيادة نتنياهو-ليبرمان، بل كما خططت سياسيا ونفذت ميدانيا منذ العام 1967 حكومات «إسرائيل» المتعاقبة بالاستناد إلى مشروعيْ، «وللدقة استراتيجيتيْ»، «آلون» و«دبلس» آنفي الذكر؟

عن «الخليج» الإماراتية